

رئيس الدائرة الاقتصادية بالمؤتمر لـ «الميثاق» : الزهد المنظم والممنهج للمال العام وراء التدهور الاقتصادي الحكومة لن تستطيع دفع مرتبات الموظفين خلال الشهر القادم

الذي تعهدت به الدول والمنظمات المانحة وعلى رأسها السعودية في مؤتمر الرياض واجتماع أصدقاء اليمن بنيويورك عام 2012 والبالغ حوالي 8 مليارات دولار، وفي الفترة الأخيرة أضيف إليه مليارات دولار ليصبح الإجمالي 10 مليارات دولار. لكن للأسف الشديد وأنا أقول بصوت عال الحكومة هي مصدر التقصير في عدم استغلال تلك المبالغ التي تعهد بها المانحون. كان ينبغي أن تقدم الحكومة وثائق المشاريع ودراسات الجدوى لإنفاق هذه المبالغ، ولم يطلب المانحون سوى تلك الوثائق والدراسات لسحب المبالغ واستخدامها في مشاريع هي محددة منذ عام 2006 في أربعة قطاعات تشمل الطرق والتعليم والصحة والكهرباء.

منذ عام 2011 وما بعده المانحون يأخذون في الاعتبار وجود شبهة فساد في الحكومة كما يقولون - ونحن نفر بذلك طبعاً - هناك فساد في الحكومة ولذلك نحن نزيد وثائق ودراسات حتى نطمئن على سلامة إنفاق هذه المبالغ، فكان ينبغي على الحكومة أن تفي بهذه المطالب بسرعة. وعندما عجزت حكومة الوفاق عن تقديمها تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقاموا بصياغة وثيقة «البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014»، حتى هذه لم يلتزموا بها، ووضعوا أولويات لإنفاق هذه المبالغ أولها التسوية السياسية ثم الاحتياجات الإنسانية في أبين وبعض المحافظات ثم الأوضاع الأمنية والملف الرابع هو الاقتصادي. ولم يتم عمل أي شيء في هذه الملفات باستثناء الملف السياسي. أما الملف الاقتصادي فلم يفتح في حكومة الوفاق الوطني ولا في الحكومة الحالية، مع التأكيد أن مشكلاتنا هي اقتصادية ولكن المعالجات كلها سياسية.

عدم رضا

■ ما توقعاتكم بشأن حكومة الأخ خالد بنحاح.. وهل ستتم من تحقيق تطلعات المواطنين؟

- رهاننا وتوقعاتنا كبيرة وطموحة في الأخ خالد بنحاح، لكن كما يقولون هم حكومة كفاءات وحكومة شباب نسبتهم صغيرة جداً، فمعظم الوزراء من كبار السن الذين أكل عليهم الدهر وشرب. والجانب الآخر يقولون إنهم حكومة كفاءات، لكن في حقيقة الأمر هناك حالة عدم رضا اجتماعي تجاه بعض الوزراء في الحكومة، لكننا نعتني لهم بعض الوقت اللازم، ويمكن أن يكون لدى بعض الوزراء رغبة في المساهمة في إعطاء هذا الوطن ما يستحقه من جهد وعمل، ويجب أن يعطى الوطن كل ما يستحقه سواء من قبلهم أم من قبلنا كمجتمع. إنما لا تزال الأمور غير واضحة، ونحن غير قادرين على الحكم على هذه الحكومة نظراً لتقصير الفترة التي تولت فيها.

رؤية المؤتمر الاقتصادي

■ الأزمة الاقتصادية أصبحت في صلب الأزمة السياسية، والشأن الاقتصادي أصبح متداخلاً مع الشأن السياسي.. أتمنى في الدائرة الاقتصادية، كيف تتعاملون مع الوضع الاقتصادي من جهة الدراسة والتشخيص واقتراح الحلول؟

- نحن نهتم بالتأكيد بالوضع الاقتصادي، فقد أعدنا أربع دراسات للوضع الاقتصادي، سواء قبل تشكيل الحكومة الحالية أو بعدها، واقتراحنا حلولاً لموضوع الجرة والغالبنا وتحريك أسعار المشتقات النفطية بحيث يستورد القطاع الخاص المشتقات النفطية لتكون في متناول أيدي جميع أفراد المجتمع، بدلاً من هذه الاختناقات التي تحدثت من وقت لآخر، ولعلك تلاحظ بوادر أزمة مشتقات نفطية وسبقتها أزمة غاز منزلي، والآثار المواطنين في حالة يرثى لها من هذه الأزمات المتلاحقة التي يعاني منها، فيما الحكومة لا تلتجأ بالالتزامات، لكننا نقدم رؤيتنا الاقتصادية للحكومة التي من حقها أن تأخذ بها أو لا فهي صاحبة القرار الأول والأخير وهي من تتحمل المسؤولية.

نحن منذ عام 1995 وحتى اليوم لا يوجد لدينا وزارة تهتم بالاقتصاد، حتى المانحين حازرون ويتساءلون عن ماهية رؤية القيادة السياسية في البلد تجاه العملية الاقتصادية، خاصة في ظل غياب وزارة اقتصاد أو استثمار أو وزارة تعنى بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، ما هي الوزارة التي تهتم بالاقتصاد في اليمن؟! لا يوجد.. والمسألة

أصبحت مؤزعة بين رغبات ونزعات وزير المالية ووزير التخطيط وربما إلى حد وزير الصناعة. لا توجد صناعة طبعاً وكان لدينا بنك صناعي ولكن تمت تصفيته، نحن نتشدد في يومها بأننا نزيد قطعاً صناعاتاً متطوراً ولا بد أن نراهن على الصناعة، نحن ليس لدينا قطاع صناعي حقيقي ولا يوجد حتى بوادر له، حتى البذرة التي كانت موجودة لتربية وتنشئة ورعاية القطاع الصناعي وهي البنك الصناعي تمت تصفيته منذ أواخر الثمانينيات، فإذا عن أي قطاع صناعي نتكلم؟! رغم أننا نؤمن إيماناً مطلقاً بأن الصناعة هي قاطرة التنمية في اليمن، ونحن لدينا إمكانات كبيرة جداً فيما يتعلق بتصنيع المنتجات الزراعية والثروة السمكية والمعادن. لدينا إمكانات كبيرة لإقامة صناعة متوسطة في أحسن الأحوال ولكن الحكومة في وادي والتطبيق في وادٍ آخر.

الموازنة تتضمن قيمة الدعم حتى نهاية السنة فلماذا إلغاء الدعم؟! دليل أن اعتمادات دعم المشتقات النفطية التي رصدت في الموازنة من يناير - يونيو 2014 كانت 165 مليار ريال، أما ما تم إنفاقه فبلغ 160 ملياراً، يعني هناك وفر 5 مليارات ريال، فلماذا إذاً تقصرت الجرة؟! ألم تكن لإعترابات سياسية؟! هي حقيقة كذلك، وهم يعرفون أن أي قضية يتم الخلاف حولها بين القوى السياسية والممثلة في مجلس النواب يتم رفعها لرئيس الجمهورية، وهم خططوا لذلك للأسف الشديد منذ البداية، وكان الهدف من هذه الجرة هو توثير المجتمع ضد مؤسسة الرئاسة وشخص الرئيس. رفعوا الأمر للرئيس على أساس أن يلغي الدعم حتى تحدث المشكلة ويحدث رد فعل شعبي ضد الرئيس وليس ضد هذه القوى السياسية التي طلبت إقرار الجرة، عندما قال وزير المالية في منتصف 2014 إن هناك انهياراً مالياً، كان ينبغي على مجلس النواب أن يستدعيه

ويستدعيه كيف تقول ذلك وأنت من أعدت الموازنة ونحن أفقرناهما مع بعض الملحظات عليها وصادق عليها الرئيس؟! أنت ملتزم بما جاء في الموازنة إيراداتاً وإنفاقاً، وإلا كيف تكون إدارة المالية العامة؟ إدارة صخر الوجهه المالية العامة لم تكن إدارة وطنية أو إدارة رجل دولة، وإنما كانت إدارة حزبية وسياسية وربما مشيخية وشخصية، الإنفاق كان بدون معايير أو انضباط، بحيث أنه صرف مستحقات خاصة بالقوات المسلحة لصالح إحدى

الجمعيات الخيرية.

انخفاض سعر النفط

■ اللجنة العليا للموازنة أقرت مؤخراً مشروع الموازنة العامة للدولة بعد إعادة احتساب سعر برميل النفط نظراً إلى تراجع الأسعار العالمية.. أو يشكل ذلك مشكلة جديدة تضاف إلى سلسلة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد؟

- بالتأكيد.. يمثل هذا مشكلة كبيرة، ليست المشكلة في سعر البرميل ولا في قيمة العملة مقابل الدولار، نحن دولة غير نفطية، علينا أن نعمل على تنويع الموارد المالية كما قال البنك الدولي في أكثر من مناسبة، نحن نعتمد في تمويل الموازنة قبل عام 1986 وما بعده على الإيرادات الضريبية والجمركية وغيرها، والنفط أتى فيما بعد بشكل مكثف. على الرغم من أنه بعد ذلك أصبح اعتماد الموازنة في إيراداتها النفطية تقريباً في حدود 75%.

إنما طالما ونحن نعتمد على الإيرادات النفطية، على الرغم من تراجع الإنتاج في السنوات القليلة الماضية، فإن ذلك سيمثل مشكلة، كان ينبغي أن نعمل على تنمية الإيرادات غير النفطية، وأن نعتمد الموازنة على الإيرادات غير النفطية خاصة وأن الإنتاج تراجع من 400 ألف برميل يومياً إلى 120 ألف برميل الآن. الجانب الآخر عمليات التخريب التي تطال أنابيب النفط والغاز والكهرباء، ينبغي أن تركز الحكومة على تنمية الإيرادات غير النفطية لتمويل الموازنة ولا يتم الرهان على مورد النفط إلا بشكل ثانوي أو عندما تستقر الأوضاع. تم اعتماد سعر 60 دولاراً للبرميل على الرغم من أن قيمته كانت أكثر من 100 دولار، الآن وصل إلى 49 دولاراً، لكن في كل الأحوال هذه الفجوة ما بين 60 و49 دولاراً للبرميل بسيطة لكنها تؤثر طبعاً، ولها تأثير كبير فيما يتعلق بالإيرادات والتي يمكن تعويضها من فوارق سابقة. اعتقد أن سعر 60 دولاراً للبرميل معقول وكان تقديره إلى حد كبير ممتازاً، أما في السنوات السابقة فكان يتم تقديره بسعر 80 دولاراً.

العلاقات مع المانحين

■ هناك اضطراب وارتباك في علاقة اليمن بالمانحين على خلفية الأحداث السياسية التي شهدها وتشهدتها البلاد منذ 21 سبتمبر الماضي.. ألا يؤثر ذلك سلباً بشكل كبير على جهود الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار؟

- بالطبع.. هناك مشكلة كبيرة في عدم استخدام المبالغ أو الدعم

الدولة غائبة والقطاع الخاص عاجز عن إدارة النشاط الاقتصادي

بيع أذون الخزانة للبنوك دفعها للتخلي عن دورها التنموي

المشكلة لدينا اقتصادية ومؤسسات الرئاسة تضع معالجات سياسية

إدارة صخر الوجهه للمالية كانت حزبية ومشيخية وغير وطنية

أكد رئيس دائرة الاقتصاد والاستثمار في المؤتمر الشعبي العام الدكتور عبدالله غالب المخلافي أن الوضع الاقتصادي الحالي في حالة اختلال كبير بل وانهايار كامل، جزءاً من النهج المنظم والممنهج للمال العام، وقال المخلافي في حوار مع «الميثاق»: إن الاقتصاد الوطني في وضع خطر وفي حالة انكشاف، وأن تكلفة الدين الداخلي تعادل 22 ضعف تكلفة الدين الخارجي الذي يبلغ حوالي 7 مليارات دولار.

ورأى المخلافي أن هناك إشكالية كبيرة فيما يتعلق بعدم قدرة الحكومة على دفع مرتبات الموظفين خلال الشهر القادم، لأن الإيرادات العامة للدولة لم يتم تحصيلها أو تم تحصيلها وأنفقت خارج بنود الموازنة.

ولفت إلى أن الموازنة العامة للدولة تخصص 10% فقط من موارد النفقات التنموية أو الرأسمالية مقابل 90% للنفقات الجارية، ما يعني أن التنمية الاقتصادية في حالة ركود.

وأكد أن انخفاض السعر العالمي للنفط يمثل مشكلة كبيرة للحكومة في تمويل الموازنة، وأنه ينبغي أن تركز الحكومة على تنمية الإيرادات غير النفطية ولا يتم الرهان على مورد النفط إلا بشكل ثانوي أو عندما تستقر الأوضاع.. إلى نص الحوار

حوار / جمال مجاهد

الدولة تخصص 10% من مواردها للنفقات التنموية مقابل 90% للنفقات الجارية

مكشوف. ومعنى هذا واقعي أن نأخذ كل ما تنتجه من سلع وخدمات لنسدد ما علينا من ديون داخلية.

والديون الخارجية في حقيقة الأمر على الرغم من أنها مبلغ كبير تقرباً حوالي 7 مليارات دولار، لكن أعباءها المالية أقل من أعباء الدين الداخلي. على سبيل المثال تكلفة الوحدة الواحدة من الدين الداخلي تعادل 22 ضعف الوحدة المناظرة لها من الدين الخارجي، لكن مع ذلك ظلت الحكومة ووزارة المالية على رأسها مستمرة في الدين الداخلي وتعززت عن استخدام القروض والمنح والمساعدات الخارجية، فعلى الأقل إذا لم تبال بأن الدين الداخلي أكبر من الموارد الذاتية وأعبائه 22 ضعف الدين الخارجي، بل إن الدين الخارجي لا يوجد عليه فوائد، هي فقط في حدود من 1-5%، ومعظم الدين الخارجي منح أيضاً. فلماذا لم تقم الحكومة باستخدام ما لدينا من قروض ومساعدات وهبات خارجية وتوقف الدين الداخلي نتيجة الأعباء المترامية على الدولة وارتفاع أسعار الفائدة. هذه الأشياء وغيرها مثل الجرة التي نادى بها وزير المالية السابق صخر الوجهه الذي كان مصراً على تنفيذها في منتصف عام 2014، وكانت كلها لإعترابات سياسية وليست اقتصادية، ما أريد أن أقوله إن المشكلة في ذاتها اقتصادية لكن حكومة الوفاق ومؤسسة الرئاسة لم تعالج الأمر إلا من خلال المعالجات السياسية ولم تخرج بحلول جذرية للمشاكل الاقتصادية التي نعاني منها.

أعباء الدين الداخلي ضعف

أعباء الدين الخارجي

الوضع الاقتصادي في خطر

الحكومة الحالية تتهرب من الملف الاقتصادي وتهتم بالملف السياسي

مرتبات الموظفين

■ هل هناك إشكاليات فعلاً في قدرة الدولة على دفع مرتبات الموظفين؟

- الحقيقة هناك إشكالية في عدم قدرة الحكومة على دفع مرتبات الموظفين خلال الشهر القادم، لأن الإيرادات العامة للدولة لم يتم تحصيلها أو تم تحصيلها وأنفقت خارج بنود الموازنة. هذه الممارسات وأنا أقولها بثقة تأمة إن الإيرادات كان معظمها يتم تحصيله أيام وزير المالية السابق بل إن هناك زيادة في الإيرادات الفعلية أو المحصلة عن المقدرة في الموازنة. هناك مشكلة وهي أنه على الرغم من أن الموازنة أعدتها وزير المالية وفقاً لأهوانه ونزعاته الشخصية والحزبية وربما مرجعيات أخرى. هذه الموازنة أعدتها الوزارة وناقشتها الحكومة ثم قدمتها لمجلس النواب، وبعد إقرار البرلمان للموازنة ومصادقة رئيس الجمهورية عليها كان ينبغي على وزير المالية أن يحترمها ويلتزم بكل الارتباطات في جوانب الإيرادات والنفقات، إلا أنه لم يلتزم وأنفق كما يحلو له، والدليل على ذلك أنه في شهر يونيو 2014، نادى بجرعة وقال نحن أمام خيارين أحلامهما، نحن في انهيار مالي وعلينا أن نلغي الدعم أو نصدّر عملة بدون غطاء «30 مليار ريال».

■ كيف تقيّمون الوضع الاقتصادي في ضوء التحديات والصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، والاضطراب السياسي والأمني؟

- الوضع الاقتصادي في حقيقة الأمر في اختلال كبير بل وانهايار كامل، خاصة وأن الدولة عندما رفعت يد إدارة النشاط الاقتصادي وتم إعداد برنامج الإصلاحات الاقتصادية في عام 1995 وتنفيذه، وإعطاء القطاع الخاص قيادة النشاط الاقتصادي، منذ ذلك الوقت تخلت الدولة عن دورها لصالح القطاع الخاص وفقاً للسياسة الاقتصادية الجديدة، لكن القطاع الخاص في تلك الفترة وربما حتى اليوم لم يكن قادراً على تحمل مسؤولية التنمية والحلول محل الدولة، فالدولة غائبة عن إدارة النشاط الاقتصادي والقطاع الخاص لم يستطع القيام بدوره، المشكلة الثالثة أذون الخزانة، طبعاً المشكلة ليست في أذون الخزانة بحد ذاتها، وإنما في الآلية، بيع أذون الخزانة للبنوك دفعها إلى أن تتخلى عن دورها التمويلي للتنمية الاقتصادية والبرامج التنموية، والاستثمار في

أذون الخزانة بعيداً عن أي مخاطر، هذا أدى إلى ركود اقتصادي كبير. في عام 2011م، وعلى الرغم من المطالب التي كانت تنادي بها القوى السياسية في الساحات المختلفة برحيل النظام ومزاعمها بأنه نظام فاسد، كنا نتنظر من هذه القوى أن تكون المنقذة للبلد على اعتبار أن النظام السابق كما يزعمون نظام فاسد، كنا نتوقع ونراهن عليهم بأنهم المنقذون للبلد والمجتمع من الفساد الذي كانوا يتحدّثون عنه، لكن للأسف الشديد كشفت المعايير اليومية منذ 2011 وحتى اليوم، أن هذه القوى أكثر فساداً، وبالتالي هذه الممارسات من الحكومة السابقة «حكومة الوفاق الوطني» والحكومة المنقذة كانت في معظمها ممارسات فساد. طبعاً هناك أشخاص وطنيون فيها لكن الحكومة في معظمها كانت حكومة فساد بكل ما تعني الكلمة.

ركود التنمية

■ ماذا عن المؤشرات التي تحسكس حالة الوضع الاقتصادي؟

- على سبيل المثال وزارة مثل المالية ومنذ تشكيل حكومة الوفاق عندما تغطي النفقات التنموية أو الرأسمالية 10% فقط من إجمالي قيمة الموازنة العامة للدولة والنفقات الجارية 90%، فمن أي تنمية نتحدث؟! وحتى هذه النسبة لم تنفذ. فإذا التنمية الاقتصادية في حالة ركود، ناهيك عن النهب المنظم والممنهج للمال العام الذي قام به بعض الوزراء ما أدى إلى انهيار اقتصادي كبير وعلى رأسها انهيار المالي. الدين العام الداخلي وصل إلى أنه تجاوز قيمة الموارد الذاتية للاقتصاد الوطني، فإذا كنا أمام ذلك الخطر فنحن إذاً في اقتصاد

احزاب التحالف تستهجن استقبال الرئيس هادي لعناصر باسم حزب البعث

استهجن مصدر مسئول في احزاب التحالف الوطني الديمقراطي، ما نشرته وسائل الاعلام الرسمية عن استقبال الرئيس عبدربه منصور هادي، الاحد من اسموا قيادات حزب البعث العربي القومي قطر اليمن.

وأعرب المصدر عن استغرابه لإقدام رئاسة الجمهورية على مثل هكذا تصرفات "غير مسنونة" رغم الظروف والحساسية والدقيقة التي تمر بها البلد والتي لا يفهم منها إلا كونها رغبة في اضافة المزيد من العقبات والمطبات في مسار المرحلة الانتقالية وادخال البلد في أزمنة جديدة، عدا عن كونها تتجاوز الدستور والقوانين النافذة بما فيها قانون الاحزاب الذي ينظم عمل الاحزاب اليمنية .

وأكد المصدر أن محاولة اعضاء الشريعة على بعض العناصر المنشقة التي لا تمثل أي ثقل داخل الحزب ولا تعبر إلا عن نفسها، عمل مناف لكل القيم والأخلاق ويمثل انتهاكاً سافراً وتدخل غير مقبول في شئون الحزب والتحالف.

مشيراً إلى ان القيادة الشريعة لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي "قطر اليمن" تتمثل في الدكتور قاسم سلام، وهو الموقع الذي دفع به لترؤس المجلس الاعلى لاحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، والتوقيع على المبادرة الخليجية واتفاق السلم والشراكة الوطنية وكل الاتفاقات المبرمة بين الاطراف السياسية كمثل لاحزاب التحالف الوطني الديمقراطي.

أمريكا تنقل 5 يمينيين من جوانتانامو الى عمان واستونيا

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" عن نقل 4 يمينيين من معتقلي "جوانتانامو" إلى سلطنة عمان ونقل خامس إلى أستونيا، وأكد مسئولون عسكريون، أنه لم تعد هناك ضرورة لاستمرار اعتقال الخمسة، غير أنهم أشاروا إلى أنه لا يمكن نقلهم إلى اليمن نظراً لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد.

وكان الخمسة، قد تم اعتقالهم في باكستان وتم نقلهم إلى معتقل جوانتانامو قبل 12 عاماً، وتعد هذه المرة الأولى التي تستقبل فيه الدولتان معتقلين من جوانتانامو - بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط. جدير بالذكر أن عدد المعتقلين في "جوانتانامو" بعد عملية الإفراج الأخيرة بلغ 122 معتقلاً.